# "تاريخ الدولة السعودية الثانية"

الأستاذ الدكتور عبدالفتاح حسن أبو عليه

الرياض: دار المريخ، الطبعة السادسة ١٤٢١هـ/٢٠٠١م

**أ. د. محمد بن سليمان الخضيري**

قسم التاريخ - كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

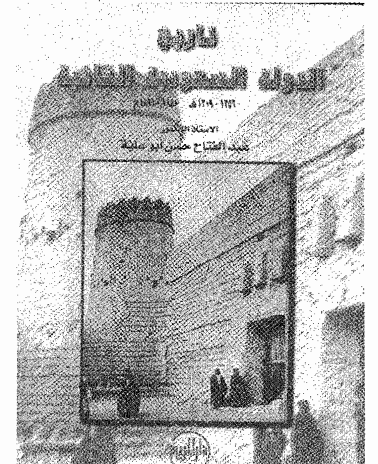
يعد كتاب تاريخ الدولة السعودية الثانية الذي أعده الأستاذ الدكتور عبدالفتاح حسن أبو عليه كتابًا شاملاً لفترة مهمة من تاريخ المملكة العربية السعودية، حيث تناول بالتحليل والمناقشة تاريخ الدولة السعودية الثانية بكل تفاصيلها، والتي عمرت قرابة خمسة وسبعين عامًا منذ بداية المحاولات الأولى لقيامها في عام ١٢٣٤هـ حتى رحيل الإمام عبدالرحمن بن فيصل آخر حكامها إلى صحراء الربع الخالي ومنها إلى الكويت في عام ١٣٠٩هـ.

ورغم أن الكتاب ألف قبل ما يقارب الثلاثين سنة حيث صدرت طبعته الأولى عام ١٣٩٤هـ، إلا أنه ما زال يتصدر مراجع الدولة السعودية الثانية؛ لأنه يشتمل على تفصيلات التاريخ السياسي لهذه الدولة، وعلاقاتها الخارجية، وأنظمتها الإدارية وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.

وهذه الطبعة التي نحن بصدد دراستها هي الطبعة السادسة للكتاب والتي صدرت عام ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

يتصدر الكتاب تقديمٌ للشيخ حمد الجاسر في الطبعة الأولى مبينًا أهمية الكتاب، وأن تاريخ الدولة السعودية في مختلف أطوارها لم يحظ بتاريخ مفصل، وهناك مؤلفات كثيرة يعتورها النقص ويعوزها

العمق والاستقصاء لأسباب عديدة، منها: أن كثيرًا مما كتب عن تاريخها الحديث جاء عرضًا من خلال الكتابة عن ماضيها. يضاف إلى ذلك قلة المصادر عن تاريخ هذه الدولة والتي تكاد تنحصر في ثلاثة مؤرخين من أهلها ممن عرفت مؤلفاتهم، أو مما كتبه الغربيون عنها. ومنها كذلك أن من كتبوا عن هذه الدولة لم يراعوا دراسة كل دور من هذه الدولة على حدة. ورغم أن هذا التقديم مضى عليه الآن حوالي ثلاثين سنة، ورغم أن تاريخ الدولة السعودية الأولى والثالثة أخذا نصيبًا معقولاً من الدراسة المفصلة، إلا أننا نجد أن تاريخ الدولة السعودية الثانية ما زال يفتقر إلى دراسات مفصلة ومحققة، وهذا بالتالي يجعل الكتاب الذي بين أيدينا عن تاريخ الدولة السعودية الثانية للأستاذ الدكتور عبدالفتاح أبو عليه يبقى الكتاب المعول عليه في دراسة هذه الدولة لشموليته والتفصيلات التي حواها عن تفصيلات أوضاعها السياسية وعلاقاتها الخارجية وأنظمتها الحضارية.




كما يتصدر الكتاب تقديم المؤلف لكل طبعة من طبعات الكتاب الست، ثم مقدمة البحث. ومن المقدمات المهمة التي اشتمل عليها الكتاب مقدمة مصادر البحث، وهي تحليل جيد عن المصادر التي استقى منها المؤلف معلوماته، وقد قسمها إلى مصادر أصلية وثانوية، حيث تشمل المصادر الأصلية الوثائق العربية والتركية المترجمة إلى اللغة العربية، والمصادر العربية الأصلية التي دونها مؤرخون معاصرون للحوادث، والمصادر الأجنبية التي تشمل الوثائق الأجنبية، والمصادر الأجنبية الأصلية المعاصرة للحوادث، والرحلات التي قام بها نفر من الأجانب، والروايات المحلية.

ينقسم الكتاب في مادته العلمية إلى قسمين مهمين غطاهما المؤلف في ثمانية فصول، حيث يتناول ستة منها الأوضاع السياسية للدولة بما فيه العلاقات الخارجية، بينما يركز الفصل السابع على أنظمة الحكم والإدارة في الدولة، في حين يدرس الفصل الثامن الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الدولة. يضاف إلى ذلك أن المؤلف ختم كتابه بمجموعة من الملاحق، والخرائط وشجرة نسب آل سعود. وأخيرًا سرد للمصادر والمراجع المتنوعة التي استقى منها المؤلف مادته العلمية.

وفيما يأتي استعراض موجز عن محتويات الكتاب لأهميته في تقويم الكتاب بصفة عامة.

يتناول الفصل الأول موضوع الإمام فيصل بن تركي وفترة حكمه الأولى، ويشمل تمهيدًا وثلاثة مباحث: يتحدث المبحث الأول منها عن مشاركة الإمام فيصل بن تركي والده في الحكم، ويركز هذا المبحث على موضوعين هما: بدء المرحلة الأولى من حكمه، ونشاط محمد علي في بلاد العرب. أما المبحث الثاني فيتناول علاقات الإمام فيصل مع محمد علي ونهاية حكمه الأول، ويتناول المبحث الثالث موقف بريطانيا من امتداد نفوذ محمد علي في الخليج.

أما الفصل الثاني فيتناول موضوع نجد في أعقاب الحكم المصري ١٨٤٠-١٨٤٣هـ/ ١٢٥٦-١٢٥٩م، ويشمل ثلاثة مباحث. المبحث الأول يبحث في الحالة السياسية في نجد، بينما يتناول المبحث الثاني علاقات نجد بالخارج في هذه الحقبة، أما المبحث الثالث فيتحدث عن نهاية حكم عبدالله بن ثنيان وتسلم فيصل الإمامة.

ويخصص المؤلف الفصل الثالث للحديث عن حكم الإمام فيصل بن تركي للمرة الثانية خلال الفترة بين ١٨٤٣-١٨٦٥م/ ١٢٥٩-١٢٨٢هـ، ويشمل تمهيدًا وأربعة مباحث. المبحث الأول يتناول فترة توطيد

مجلة فصلية محكمة تصدر عن دارة الملك عبدالعزيز
العدد الثاني ربيع الآخر ١٤٢٤هـ، السنة التاسعة والعشرون
الدارة

الحكم في الداخل، بينما يتناول المبحث الثاني امتداد الدولة السعودية الثانية في عهد الإمام فيصل، ويتناول المبحث الثالث زيارة بلجريف للرياض، أما المبحث الرابع فيتناول زيارة لويس بلي للرياض.

أما الفصل الرابع فيتناول العلاقات الخارجية للدولة السعودية الثانية في عهد الإمام فيصل بن تركي خلال الفترة ١٨٤٣-١٨٦٥م/ ١٢٥٩-١٢٨٢م، ويشتمل على ثلاثة مباحث: المبحث الأول يركز على علاقات الدولة بالوحدات السياسية في الخليج، بينما يتطرق المبحث الثاني إلى علاقات الدولة بسلطنة عُمَان والإنجليز، أما البحث الثالث فيتناول علاقة الدولة بالعثمانيين.

ويخوض الفصل الخامس في موضوع أطلق عليه المؤلف عهد الفتن والفوضى في الدولة السعودية الثانية خلال الفترة ١٨٦٥-١٨٩١م/١٨٨٢-١٣٠٩م، ويشمل تمهيدًا وخمسة مباحث. يتناول المبحث الأول الحرب الأهلية بين أبناء الإمام فيصل، بينما يركز المبحث الثاني على موقف العثمانيين من الحرب الأهلية، ويتناول المبحث الثالث موقف آل رشيد من النزاع السعودي، بينما يتناول المبحث الرابع نتائج الحرب الأهلية، ويتطرق المبحث الأخير إلى موضوع ضعف الدولة وسقوطها.

ويتناول الفصل السادس العلاقات الخارجية للدولة في الفترة ١٨٦٥-١٨٩١م/١٢٨٢-١٣٠٩هـ، ويشمل تمهيدًا وثلاثة مباحث. يتناول المبحث الأول منها علاقة الرياض بسلطنة مسقط والإنجليز، ويتناول المبحث الثاني موضوع الدولة السعودية ومشكلة خور العديد، ويتناول المبحث الثالث العلاقات مع كل من البحرين والكويت.

أما الشق الثاني من الكتاب والذي يتناول موضوعًا مهمًا في الدراسات الإنسانية، وهو الجانب الحضاري للدولة السعودية الثانية الذي يشمل أنظمة الحكم والإدارة والمخصص له الفصل السابع،

وكذلك النواحي الاجتماعية والاقتصادية في الدولة ويتناوله الفصل الثامن. وفيما يأتي إلمامة بمباحث هذين الفصلين.

الفصل السابع المخصص لأنظمة الحكم والإدارة في الدولة السعودية الثانية ويشمل تمهيدًا وسبعة مباحث، يتناول المبحث الأول منها نظام الحكم وهو النظام السياسي للدولة، ويركز المبحث الثاني على النظام العسكري، بينما يتناول المبحث الثالث السفن الحربية التي يمكن تعريفها بالأسطول، وخصص المبحث الرابع للحديث عن النظام الإداري، بينما تناول المبحث الخامس موضوع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ودرس المبحث السادس النظام القضائي، وأخيرًا المبحث السابع تناول النظام المالي.

أما الفصل الثامن فيشتمل على دراسة مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الدولة السعودية الثانية، ويتناول مباحث صغيرة نسبيًا تشمل: المجتمع السعودي، وأعمال السكان، والعادات والتقاليد، والتعليم، والمرأة في المجتمع السعودي، والحياة الاقتصادية التي تشمل: الزراعة، والتجارة، والصناعة، والنقود، والأوزان والمكاييل.

وبالإضافة إلى مباحث الكتاب التي تشمل النواحي العلمية، هناك بعض الأدوات المهمة المساعدة لتوضيح بعض موضوعات الكتاب، وهي تشمل ما يأتي: بعض الملاحق التي تتناول نماذج مختارة من بعض الوثائق التي تطرق المؤلف إلى موضوعاتها. وهناك شجرة لحكام آل سعود في الدورين الأول والثاني خلال الفترة ١٧٤٤-١٨٩١م/١١٥٧-١٣٠٩هـ. وأخيرًا بعض الخرائط المهمة التي تشمل خريطة عامة للجزيرة العربية، وخريطة تبين امتداد دولة الإمام فيصل بن تركي ومراكز جمع الزكاة فيها، وخريطة عن القرى الموجودة في منطقة البريمي، وخريطة أخرى عن شرق الجزيرة العربية، وخريطة عن مقاطعة الأحساء، وأخيراً خريطة عن توزيع القبائل في الدولة السعودية الثانية.

مجلة فصلية محكمة تصدر عن دارة الملك عبدالعزيز
العدد الثاني ربيع الآخر ١٤٢٤هـ، السنة التاسعة والعشرون
الدارة

## منهج المؤلف في كتابه وأدواته ومصادره:

بما أن الكتاب أصله رسالة ماجستير حصل عليها المؤلف من قسم التاريخ بجامعة القاهرة في عام ١٣٨٩هـ الموافق ١٩٦٩م فإن المؤلف حرص أن يطبق المنهج العلمي المعروف في الكتابات التاريخية من استقراء واستنتاج وتحليل للقضايا السياسية، خاصة تلك القضايا التي أدت إلى سقوط الدولة.

وللسبب نفسه حرص المؤلف على الرجوع إلى أكبر عدد ممكن من المصادر الأولية الأصلية من وثائق، وتقارير، ومخطوطات، ومراجع عربية وأجنبية من لغات مختلفة. وقد تجلى ذلك في حرصه على توثيق معلوماته بالعديد من المصادر التي أثبتها في هوامش الكتاب. ومما يميز أي كتاب في التاريخ الحديث والمعاصر هو اعتماده على الوثائق الرسمية والخاصة، والأخذ منها بحذر. وقد نوع المؤلف مصادر هذه الوثائق من وثائق عربية، وعثمانية، وبريطانية، وأمريكية، كما أنه اعتمد على وثائق رسمية، أي وثائق أصدرتها دول بعينها تعالج موضوعًا معينًا مثل وثائق عرض حكومة المملكة العربية السعودية بشأن الخلاف حول منطقة البريمي في الخليج. كما أن المؤلف حرص على الرجوع إلى عدد جيد من المخطوطات التي كتبت خلال فترة الدولة السعودية الثانية، وهي مصادر تعطي معلومات دقيقة لقربها من الحدث. يضاف إلى ذلك العدد الكبير من المراجع التي كتبت حول الموضوع من زوايا مختلفة كانت رافدًا قويًا للمؤلف استطاع من خلالها أن يعالج الموضوع من جميع جوانبه.

## إضافات المؤلف واستدراكاته على من سبقه:

يمتاز هذا الكتاب بأنه عالج تاريخ الدولة السعودية الثانية من منطلق الوحدة الموضوعية، بمعنى أنه كرس جهده للحديث عن هذه الدولة كوحدة سياسية قائمة بذاتها، بخلاف العديد من الكتب

الأخرى التي تحدثت عن الدولة السعودية الثانية كجزء من تاريخ المملكة العربية السعودية، أو تاريخ الجزيرة العربية الحديث، أو تاريخ العالم العربي، أو ما شابهها من تواريخ عامة. كما أن المادة التاريخة في المخطوطات لم تفرد لهذه الدولة دراسة تاريخية علمية موثقة بالمصادر والمراجع.

ولهذا يمكن القول: إن كثيرًا من مادة هذا الكتاب عبارة عن معلومات متناثرة موجودة في عدد من الكتب والمخطوطات والوثائق، استطاع المؤلف لم شتاتها وصاغها بأسلوب حديث، يعتمد على التحليل في كثير من المواقف. ولهذا فإن هذا الكتاب يعد منذ تأليفه حتى الآن من المراجع المهمة لتاريخ الدولة السعودية الثانية.

## الإيجابيات في الكتاب:

من خلال العرض السابق يمكن للقارئ استنتاج مجموعة من الايجابيات التي تحسب للكتاب. ومن أهم هذه الإيجابيات لم شتات تاريخ الدولة السعودية الثانية في كتاب واحد، وتحليل الكثير من القضايا التي برزت خلال تاريخ هذه الدولة ومناقشتها، سواء ما يتعلق بالتدخل الخارجي أو بالخلافات الداخلية، وخاصة تلك الخلافات التي أدت إلى سقوط الدولة في نهاية المطاف. ومما يحسب للمؤلف أنه عالج موضوعات الكتاب من رؤى مختلفة من خلال الرجوع إلى مصادر تعكس وجهات نظر مختلفة ووازن بينها ثم خرج بنتائج محايدة في كثير من الأحوال.

ومن الايجابيات الواضحة في هذا الكتاب هو تصدير الكتاب بدراسة علمية لكثير من المصادر والمراجع التي رجع إليها المؤلف في كتابه. وهذا الأسلوب يعد من الإيجابيات لسببين: الأول: أنه يبين أهمية تلك المصادر ومدى ارتباطها بالموضوع، وكذلك مدى حياديتها أو تحيزها لموضوع معين، وهذا أمر مهم لفهم كثير من الأحداث التي





صاحبت قيام هذه الدولة وتطورها ثم سقوطها. الثاني: أن دراسة هذه المصادر تبين خلفية ورؤية المؤلف لهذه المصادر وطريقة عرضها للموضوعات من جهة، ولقناعته بأهميتها من جهة أخرى.

ومن الإيجابيات الظاهرة في الكتاب هو ذلك الجهد الواضح الذي تحدث فيه المؤلف في الفصل السابع عن أنظمة الحكم والإدارة وفي الفصل الثامن عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الدولة. وهذان الموضوعان هما الوجه المشرق في الكتاب، نظرًا لقلة الدراسات عنهما مقارنة بالموضوعات السياسية التي تغلب على الكتب التاريخية. وقد وفَّى المؤلف هذين الموضوعين حقهما رغم قلة المصادر والمراجع التي تهتم بمثل هذه الموضوعات الحضارية.

**السلبيات والمآخذ على الكتاب:**

وبقدر ما يحويه هذا الكتاب من إيجابيات متعددة، فإنه لا يخلو من بعض السلبيات التي قد تكون وجهات نظر يمكن الاتفاق عليها أو مخالفتها من المؤلف أو ممن قرأ هذا الكتاب. ومن هذه المآخذ أن تجربة المؤلف عندما قام بتأليف الكتاب لأول مرة كانت محدودة، ثم إن الأساتذة الذين درس عليهم قد يكونون بعيدين عن التفاصيل الدقيقة للتاريخ السعودي ومصادره، ولهذا فإن كثيرًا من الآراء التي وردت في الكتاب، أو تحليل بعض المصادر في بداية الكتاب جاءت غير دقيقة، وخاصة الآراء المنسوبة إلى ابن بشر وهو المصدر المعول عليه في تاريخ نجد.

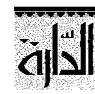
ومن المآخذ على الكتاب أن مؤلفه لم يعط الفترة الأولى من قيام الدولة السعودية الثانية ما تستحقه من بحث وتقصي، ولهذا جاءت آراؤه عن هذه الفترة غير دقيقة، وخاصة محاولة الإمام تركي بن عبدالله الأولى لإقامة الدولة السعودية الثانية، والمصير الذي آلت إليه جهوده.

ومن السلبيات التي لازمت هذا الكتاب منذ طبعته الأولى حتى هذه الطبعة الرأي الذي انفرد فيه مؤلفه الأستاذ الدكتور عبدالفتاح أبو عليه من عدم النظر إلى الجهود التي قام بها الإمام تركي بن عبدالله لاستعادة حكم الدولة السعودية والتي كللت بالنجاح واستطاع أن يؤسس الدولة السعودية الثانية التي شملت حدودها كل بلاد نجد وامتدت إلى المنطقة الشرقية، بل وامتد نفوذها إلى أجزاء من بلاد الخليج. وقد اختزل المؤلف تلك الجهود كلها في حدود صفحتين لم تحمل أي عنوان يخص الإمام تركي بل سجلها تحت عنوان الإمام فيصل بن تركي وفترة حكمه الأولى. وقد خالف الدكتور أبو عليه في هذا الرأي كثيرًا من الآراء لمؤرخين محليِّين وعرب وأجانب، ولم يأت بالأدلة المقنعة التي تؤيد رأيه.

ومن الأمور التي خاض فيها الدكتور ولم تقنع القارئ المتخصص، ما ذكره من التقليل من مدى قوة الدولة السعودية الثانية في عهد الإمام تركي وابنه فيصل بالنسبة للدولة العثمانية وأنه اضطر إلى الاعتراف الاسمي بسيادتها على بلاده ودفع الضريبة لها. وهذا يحتاج إلى مناقشة عميقة وإلمام بالوضع العام للدولة العثمانية في تلك الفترة. وفي رأيي أن دفع الضريبة قد يكون له ظروف لم تتضح، وأن الأمور تقدر بظروفها ونتائجها.

ومن المآخذ على الكتاب - والتي أرى أنها تؤثر سلبًا على تسلسل الفهم التراكمي لمجريات الأحداث والأطراف المشتركة فيها - الحديث عن العلاقات الخارجية للدولة السعودية الثانية على شكل موضوعات منفصلة عن بعض لا رابطة بينها. فهو يتحدث عن العلاقات الخارجية لكل فترة يحكم فيها حاكم جديد. ومن خلال هذا التقسيم لا يستطيع القارئ أن يخرج بتصور شامل عن طبيعة العلاقات الخارجية للدولة السعودية الثانية، ومدى تحقيق أهدافها وانعكاس ذلك إيجابًا أم سلبًا على استقرار الدولة أو ضعفها ثم سقوطها.





### الإضافات والمقترحات التي أرى أنها تخدم الكتاب:

إن الملحوظات أو المآخذ التي سبق ذكرها لا تعدو أن تكون انطباعات شخصية ربما تناقشنا فيها مع أستاذنا الدكتور عبدالفتاح أبو عليه في مناسبات مختلفة، وكان يأخذ ويعطي في مناقشة هذه الآراء. وما يميز الدكتور أبو عليه هو صراحته وتمسكه برأيه والدفاع عنه وله الحق في ذلك.

وعلى العموم فإن كتاب تاريخ الدولة السعودية الثانية كان وما زال مرجعًا مهمًا من المراجع التي يعتمد عليها الباحثون من طلاب الدراسات العليا والمهتمين بتاريخ الدولة السعودية. وكل ما نتمناه أن يسعى الأستاذ الدكتور أبو عليه إلى تقبل الآراء المخالفة لرأيه بصدر رحب، وأن يطور كتابه كل ما وجد لذلك فرصة لكي يستمر الكتاب في صدراته لمراجع الدولة السعودية الثانية.

وفي الحقيقة أن من يتصفح كتاب الدولة السعودية الثانية في طبعته الأولى التي صدرت عام ١٣٩٤هـ والطبعة السادسة التي صدرت عام ١٤٢١هـ لا يجد تغييرات جوهرية في مادته العلمية ما عدا بعض التصويبات المطبعية أو التعديل في بعض العبارات. وكان من المؤمل أن يجري المؤلف كثيرًا من التعديلات التي تكونت لديه سواء من خلال الملحوظات التي تصله شفاهة أو كتابة، أو من خلال النقد الذي يحصل للكتاب أحيانًا بصفة مباشرة، أو من خلال نقد بعض من يناقشون الموضوعات التي تطرق إليها الدكتور أبو عليه ولم تتضح الرؤية لدى القارئ.

وبعد، إن هذه الدراسة ليست دراسة علمية نقدية لكتاب الدولة السعودية الثانية للأستاذ الدكتور عبدالفتاح حسن أبو عليه بقدر ما هي انطباعات وتصورات لما هو عليه الكتاب، وما أتمنى أن يصبح عليه. كما أنني لا أدعي أنني أوفيت الكتاب حقه، فهو يظل مرجعًا مهمًا لتاريخ الدولة السعودية الثانية، وبالتالي لتاريخ المملكة العربية السعودية.